CENTRAL BANK OF JORDAN
البنـك المركـزي الأردنـي

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية

في الأردن

شباط
2025

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	13
ثالثاً	المالية العامـــــــة	21
رابعاً	القطاع الخارجـــــي	37

تنويه هام: قد تظهر بعض الفروقات عند إجراء العمليات الحسابية للأرقام الواردة في التقرير بسبب عمليات تقريب الارقام.

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.4% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، وذلك مقابل نمو نسبته 2.8% خلال ذات الفترة من عام 2023. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون ثاني من عام 2025 بنسبة 2.29%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.95% خلال ذات الشهر من عام 2024. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2024 ما نسبته 21.3%، مقابل 21.4% خلال ذات الربع من عام 2023.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 21,116.5 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.3 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 45,561.4 مليون دينار، مقابل 45,283.4 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 35,102.0 مليون دينار، مقابل 34,798.2 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 47,003.5 مليون دينار، مقابل 46,699.9 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 2,615.8 نقطة، مقابل 2,488.8 نقطة في نهاية عام 2024.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 2,098.5 مليون دينار (5.6% من GDP) خلال عام 2024، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1,860.3 مليون دينار (5.1% من GDP) خلال عام 2023. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 1,849.6 مليون دينار، ليصل إلى 24,339.5 مليون دينار (64.4% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 1,130.6 مليون دينار، ليصل إلى 19,822.4 مليون دينار (52.4% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2024 ليصل إلى 44,161.9 مليون دينار (116.8% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار (113.8% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 14,843.4 مليون دينار (39.3% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 19,335.0 مليون دينار (51.1% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 34,178.4 مليون دينار (90.4% من GDP مقابل 89.2% من GDP في نهاية عام 2023).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2024 بنسبة 5.2% لتبلغ 8,619.3 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 1.8% لتبلغ 17,284.7 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 1.4% ليصل إلى 8,665.4 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023. وتشير البيانات الأولية إلى انخفاض مقبوضات السفر خلال عام 2024 بنسبة 2.3% لتصل إلى 5,132.4 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 4.1% لتصل إلى 1,373.3 مليون دينار، مقارنة مع عام 2023. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال عام 2024 بنسبة 2.8% لتصل إلى 2,551.9 مليون دينار، مقارنة مع عام 2023. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,119.2 مليون دينار (7.7% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,970.1 مليون دينار (7.4% من GDP) خلال ذات الفترة من عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 9.4% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقارنة مع 8.7% من GDP خلال ذات الفترة من عام 2023. فيما بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 905.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقارنة مع 1,128.9 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2023. وكذلك أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 ارتفاعًا في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 35,570.7 مليون دينار وذلك مقارنة مع 35,380.8 مليون دينار في نهاية عام 2023.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 21,116.5 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.3 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 45,561.4 مليون دينار، مقابل 45,283.4 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 35,102.0 مليون دينار، مقابل 34,798.2 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 47,003.5 مليون دينار، مقابل 46,699.9 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2024. كما انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2024.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 2,615.8 نقطة، مقابل 2,488.8 نقطة في نهاية عام 2024. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 18,989.7 مليون دينار، مقابل 17,655.9 مليون دينار في نهاية عام 2024.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

	كانون ثاني		
2024		2024	2025
US$ 21,014.8 16.0% 8.2	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي* التغطية بالأشهر	US$ 18,178.0 0.3% 7.5	US$ 21,116.5 0.5% 8.3
45,283.4 6.1%	السيولة المحلية	42,816.2 0.4%	45,561.4 0.6%
34,798.2 4.2%	التسهيلات الائتمانية	33,494.4 0.3%	35,102.0 0.9%
30,009.1 2.3%	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	29,442.5 0.4%	30,068.7 0.2%
46,699.9 6.8%	إجمالي ودائع العملاء	43,994.6 0.6%	47,003.5 0.7%
36,701.2 6.5%	ودائع بالدينار	34,719.2 0.7%	36,913.5 0.6%
9,998.7 7.8%	ودائع بالعملات الأجنبية	9,275.4 0.0%	10,090.0 0.9%
36,317.4 6.3%	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	34,262.9 0.3%	36,593.4 0.8%
29,170.3 5.6%	ودائع بالدينار	27,670.0 0.2%	29,378.3 0.7%
7,147.2 9.2%	ودائع بالعملات الأجنبية	6,592.9 0.7%	7,215.1 1.0%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

- بلغ رصـيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 21,116.5 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السـلع والخدمـات لنحو 8.3 شهراً.

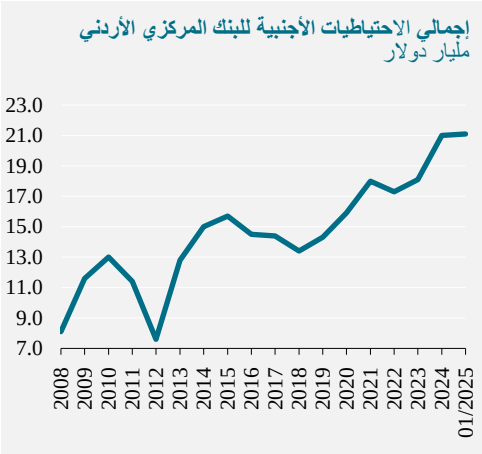

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السـيولة المحلية في نهاية شـهر كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 45.6 مليار دينار، مقارنة مع 45.3 مليار دينار في نهاية عام 2024.

◆ **تطورات مكونات السـيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شـهر كانون ثاني من عام 2025:**

• مكونـات السيـولـة

- بلغ حجم الودائع ضـمن مفهوم السـيولة في نهاية شـهر كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 39.5 مليار دينار، مقابل 39.2 مليار دينار في نهاية عام 2024.

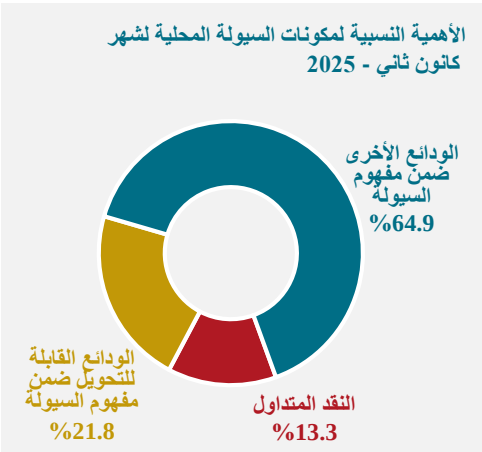

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شـهر كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 6.1 مليار دينار، محافظًا تقريبًا على مستواه المسجل في نهاية عام 2024.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة**

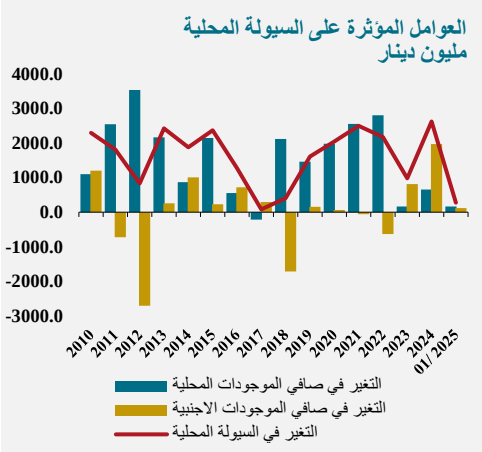

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 35.5 مليار دينار، مقابل 35.4 مليار دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 10.0 مليار دينار، مقارنة مع 9.9 مليار دينار في نهاية عام 2024. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 14.6 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2024		كانون ثاني	
		2024	2025
9,914.6	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,709.9**	**10,031.7**
14,544.8	البنك المركزي	12,251.5	14,614.1
-4,630.2	شركات الإيداع الأخرى	-4,541.6	-4,582.4
35,368.8	**الموجودات المحلية (صافي)**	**35,106.3**	**35,529.7**
17,158.3	الديون على القطاع العام (صافي)	16,196.3	17,403.0
1,661.8	الديون على الشركات المالية الأخرى	1,597.9	1,655.2
30,363.6	الديون على القطاع الخاص (مقيم)	29,836.7	30,423.3
-13,814.9	صافي العوامل الأخرى	-12,524.5	-13,951.8
45,283.4	**السيولة المحلية (M2)**	**42,816.2**	**45,561.4**
6,083.4	النقد المتداول	5,766.0	6,063.4
39,200.0	الودائع ضمن مفهوم السيولة	37,050.2	39,497.9

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2024/12/22 بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، ليصبح إجمالي التخفيض على أسعار الفائدة خلال عام 2024 ما مقداره 100 نقطة أساس، وذلك بعد انتهاء دورة التشدد النقدي التي طبقها البنك المركزي منذ نهاية شهر آذار 2022، حيث قام البنك المركزي خلال عامي 2022 و2023 برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية 11 مرة، وبواقع 500 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية، و525 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة، لتصبح أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية كما يلي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 6.50%.
  - سعر إعادة الخصم: 7.50%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 7.25%
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 6.25%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 6.50%.
  - سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 6.50%.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

2024		2024	2025
		كانون ثاني	
6.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	7.50	6.50
7.50	إعادة الخصم	8.50	7.50
7.25	اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	8.25	7.25
6.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة	7.25	6.25
6.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	7.50	6.50
6.50	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	7.50	6.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

كما واصل البنك المركزي تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامجه لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

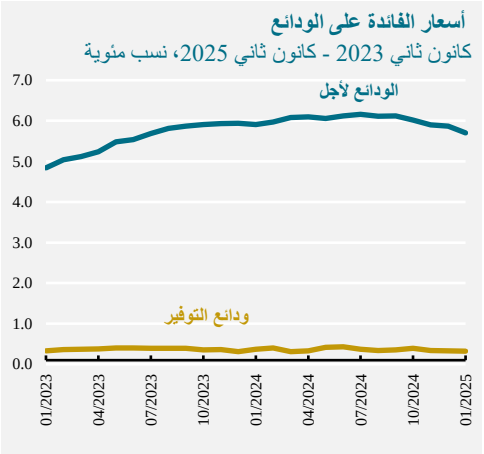

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 بمقدار 17 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليبلغ 5.70%.
- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024، ليبلغ 0.32%.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليبلغ 0.68%.

◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

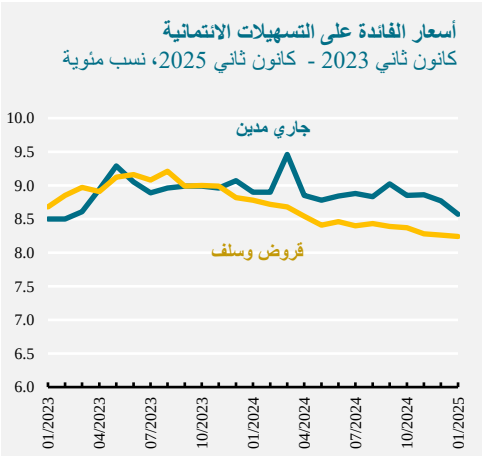

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 بمقدار 20 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليبلغ 8.57%.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 بمقدار 93 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليبلغ 9.36%.
- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليبلغ 8.24%.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي (%)

2024		كانون ثاني 2024	كانون ثاني 2025	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.69	تحت الطلب	0.58	0.68	-1
0.33	توفير	0.37	0.32	-1
5.87	لأجل	5.91	5.70	-17
	التسهيلات الائتمانية			
10.29	كمبيالات وأسناد مخصومة	8.11	9.36	-93
8.26	قروض وسلف	8.78	8.24	-2
8.77	جاري مدين	8.90	8.57	-20

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من شركات الإيداع الاخرى

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 بما مقداره 303.8 مليون دينار أو ما نسبته (0.9%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024، مقارنة مع ارتفاع بلغ 107.3 مليون دينار أو ما نسبته (0.3%)، خلال نفس الشهر من عام 2024.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من الحكومة المركزية بمقدار 204.4 مليون دينار (9.0%)، والقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 59.5 مليون دينار (0.2%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 44.2 مليون دينار (3.3%)، والشركات العامة غير المالية بمقدار 3.1 مليون دينار (0.3%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للشركات المالية الاخرى بمقدار 7.5 مليون دينار (22.9%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في عام 2024.

الودائـع لـدى شركات الإيداع الأخرى

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 47.0 مليار دينار، مقابل 46.7 مليار دينار في نهاية عام 2024.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 36.9 مليار دينار، و10.1 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 36.7 مليار دينار للودائع بالدينار، و10.0 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية عام 2024.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر كانون ثاني من عام 2025 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2024. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر كانون ثاني عام 2025 حوالي 141.7 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 8.8 مليون دينار (6.6%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 6.8 مليون دينار (6.9%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال عام 2024، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,199.2 مليون دينار.

- **عـــدد الأسهـــم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 74.4 مليون سهم، منخفضًا بمقدار 39.7 مليون سهم (34.8%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 0.2 مليون سهم (0.2%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال عام 2024 فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 913.2 مليون سهم.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

2024		كانون ثاني 2024	كانون ثاني 2025
2,488.8	**الرقم القياسي العام**	**2,480.8**	**2,615.8**
2,651.0	القطاع المالي	2,747.4	2,752.6
5,531.3	قطاع الصناعة	4,818.3	5,996.4
1,693.3	قطاع الخدمات	1,712.2	1,767.6

المصدر: بورصة عمان.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 ارتفاعاً قدره 127.1 نقطة (5.1%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليصل إلى 2,615.8 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 49.6 نقطة (2.0%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 465.1 نقطة (8.4%)، والقطاع المالي بمقدار 101.6 نقطة (3.8%)، وقطاع الخدمات بمقدار 74.3 نقطة (4.4%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية 2024.

■ القيمة السوقية للأسهم:

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية
كانون ثاني 2024 - كانون ثاني 2025

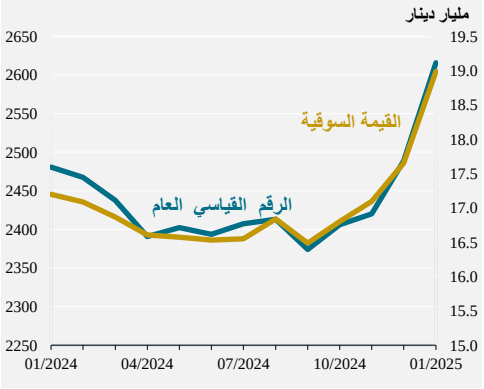

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2025 ما مقداره 19.0 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 1.3 مليار دينار (7.6%) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2024، مقابل ارتفاع بلغ 260.1 مليون دينار (1.5%) خلال نفس الشهر من العام السابق.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شـــهد صـــــافي اســـتثمار غير الأردنيين في بورصـــــة عمان خلال شـهر كانون ثاني من عام 2025 تدفقاً موجباً بلـــغ 4.8 مليون دينار، مقارنة بتدفق ســـالب قدره 4.0 مليون دينار خلال الشـــهر المماثل من عام 2024، وقد بلغت قيمة الأســـهم المشـــتراة من قبل المســـتثمرين غير الأردنيين خلال شـهر كانون ثاني من عام 2025 ما قيمته 23.4 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسـهم المباعة 18.5 مليون دينار. أما خلال عام 2024، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 58.8 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2024		كانون ثاني 2024	كانون ثاني 2025
1,199.2	حجم التداول	106.2	141.7
4.9	معدل التداول اليومي	4.8	6.7
17,655.9	القيمة السوقية	17,199.3	18,989.7
913.2	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	93.1	74.4
-58.8	صافي استثمار غير الأردنيين	-4.0	4.8
234.9	شراء	6.6	23.4
293.7	بيع	10.6	18.5

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2024 نمواً بنسبة 2.6%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.7% خلال ذات الربع من عام 2023. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.6% خلال الربع الثالث من عام 2024، مقابل نمو نسبته 4.4% خلال ذات الربع من عام 2023.
- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 نموًا نسبته 2.4%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.8% خلال ذات الفترة من عام 2023. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.3% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، وذلك مقابل نمو نسبته 4.7% خلال ذات الفترة من عام 2023.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون ثاني من عام 2025 بنسبة 2.29%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.95% خلال ذات الشهر من عام 2024.
- بلغ معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2024 ما نسبته 21.3% (18.2% للذكور و32.2% للإناث)، وذلك مقابل 21.4% (18.9% للذكور و29.8% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2023. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 58.9%) و20-24 سنة (بواقع 45.1%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

واصل الاقتصاد الوطني إظهار مرونة عالية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وذلك على الرغم من استمرار حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة، مسجلًا نمواً حقيقيًا بنسبة 2.6% خلال الربع الثالث من عام 2024، بعد أن سجل نمواً بنسبة 2.4% خلال الربع الثاني و2.0% خلال الربع الأول من ذات العام. وبذلك، يبلغ معدل النمو ما نسبته 2.4% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقابل نمو نسبته 2.8% خلال ذات الفترة من عام 2023.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2022-2024، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2022					
GDP بالأسعار الثابتة	2.6	3.1	2.6	2.3	**2.6**
GDP بالأسعار الجارية	4.6	5.2	6.3	5.1	**5.3**
2023					
GDP بالأسعار الثابتة	3.0	2.7	2.7	2.3	**2.7**
GDP بالأسعار الجارية	5.3	4.4	4.4	4.1	**4.5**
2024					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	2.4	2.6	-	-
GDP بالأسعار الجارية	4.2	4.0	4.6	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي

2019-2024، %

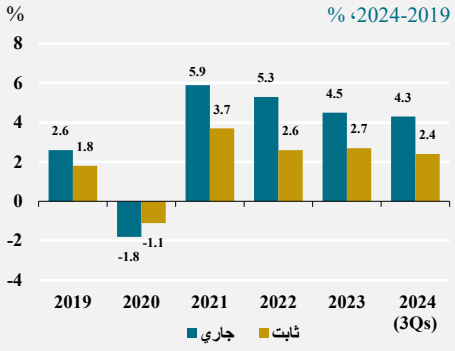

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 1.1% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 مقابل نمو نسبته 1.2% خلال ذات الفترة من عام 2023) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.5% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقابل نمو نسبته 3.0% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.3%، مقابل نمواً نسبته 4.7% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.9% خلال الثلاثة أرباع الأولى 2024، مقابل نمو نسبته 1.8% خلال ذات الفترة من عام 2023.

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مدفوعًا بالنمو الإيجابي الذي حققته معظم القطاعات، والذي تراوح ما بين 5.9% لقطاع الزراعة و0.1% لقطاع "الخدمات المنزلية". في حين سجّل قطاع الانشاءات تراجعًا بنسبة 1.5% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	3Qs 2023	3Qs 2024	3Qs 2023	3Qs 2024
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.8	2.4	2.8	2.4
الزراعة	7.1	5.9	0.3	0.3
الصناعات الاستخراجية	4.2	4.9	0.1	0.1
الصناعات التحويلية	3.8	3.8	0.7	0.7
الكهرباء والمياه	4.1	4.5	0.1	0.1
الإنشاءات	0.8	-1.5	0.0	0.0
تجارة الجملة والتجزئة	2.3	1.8	0.2	0.2
المطاعم والفنادق	6.3	1.3	0.1	0.0
النقل والتخزين والاتصالات	5.2	3.1	0.4	0.3
خدمات المال والتامين	3.3	2.7	0.3	0.2
العقارات	1.1	0.9	0.1	0.1
خدمات اجتماعية وشخصية	2.8	2.3	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.7	1.7	0.2	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	3.3	2.3	0.0	0.0
الخدمات المنزلية	1.4	0.1	0.0	0.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، فقد ساهمت كافة القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات؛ "الصناعات التحويلية" (0.7 نقطة مئوية)، والزراعة (0.3 نقطة مئوية)، و"النقل والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.2 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 79.2% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي شهد فيه عدد من المؤشـرات تحسـناً في أدائها، أبرزها؛ "الكميات المشـحونة على متن الملكية الأردنية" بنسـبة 38.5%، و"عدد المغادرين" (28.9%)، وإنتاج البوتاس (1.3%)، تراجع أداء عدد آخر من المؤشـرات، أبرزها؛ "انتاج الفوسـفات" بنسـبة (13.6%)، و"منتجات التبغ" بنسـبة (0.7%)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية *

نسب منوية

2024	المؤشـر	2024	الفترة المتاحة	2025
-4.0	**المساحات المرخصة للبناء**	-		-
0.5	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	**1.3**	كانون ثاني	**2.5**
4.9	المنتجات الغذائية	14.5		**7.9**
1.2	منتجات التبغ	2.3		-0.7
6.0	منتجات نفطية مكررة	-10.7		-11.5
-20.3	صنع الملابس	-7.4		-6.2
3.5	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	6.3		4.4
-3.8	المنتجات الكيميائية	-6.4		2.6
7.3	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	**1.3**		**5.9**
-0.6	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-1.7		-7.9
7.4	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	1.4		6.2
1.9	**انتاج البوتاس**	**0.5**		**1.3**
16.7	**انتاج الفوسفات**	**13.1**		**-13.6**
32.8	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**-16.1**		**38.5**
4.0	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**3.4**		**15.2**
3.4	**عدد المغادرين**	**-0.4**		**28.9**

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعـار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون ثاني من عام 2025 بنسبة 2.29%، مقابل ارتفاع نسبته 1.95% خلال ذات الشهر من عام 2024، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها:
  - بند "اللحوم والدواجن"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 8.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.4%، خلال شهر كانون ثاني من عام 2024.
  - بند "الفواكه والمكسرات"، والذي ارتفع بنسبة 3.2%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.6%.
  - بند "الزيوت والدهون" والذي ارتفع بنسبة 0.9%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.3%.

معدل التضخم لشهر كانون ثاني للأعوام (2017-2025)، %

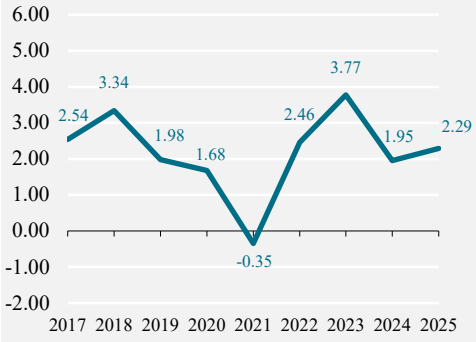

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

معدل التضخم لشهر كانون ثاني للأعوام (2024 - 2025)

مجموعات الإنفاق	الاهمية النسبية	معدل التضخم كانون ثاني		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) كانون ثاني	
		2024	2025	2024	2025
جميع المواد	100.0	1.95	2.29	1.95	2.29
1) الاغذية والمشروبات غير الكحولية	26.5	2.7	3.0	0.7	0.8
الغذاء	23.8	3.0	3.1	0.7	0.7
الحبوب ومنتجاتها	4.2	2.6	1.8	0.1	0.1
اللحوم والدواجن	4.7	5.4	8.7	0.2	0.4
الاسماك ومنتجات البحر	0.4	-0.1	-2.1	0.0	0.0
الالبان ومنتجاتها والبيض	3.7	1.9	-1.4	0.1	-0.1
الزيوت والدهون	1.7	-0.3	0.9	0.0	0.0
الفواكه والمكسرات	2.6	1.6	3.2	0.0	0.1
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	5.9	4.2	0.1	0.1
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	5.2	12.7	0.2	0.6
المشروبات الكحولية	0.0	0.0	-0.3	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	5.2	12.7	0.2	0.6
3) الملابس والاحذية	4.1	-0.5	-2.2	0.0	-0.1
الملابس	3.4	-0.7	-2.4	0.0	-0.1
الأحذية	0.7	0.6	-0.9	0.0	0.0
4) المساكن	23.8	3.0	2.8	0.7	0.7
الايجارات	17.5	4.1	3.8	0.7	0.7
الوقود والانارة	4.7	-1.7	-0.5	-0.1	0.0
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.9	0.2	0.6	0.0	0.0
6) الصحة	4.0	0.7	-0.4	0.0	0.0
7) النقل	16.0	1.4	0.8	0.2	0.1
8) الاتصالات	2.8	0.4	-0.5	0.0	0.0
9) الثقافة والترفية	2.6	-1.1	5.0	0.0	0.1
10) التعليم	4.3	1.5	1.8	0.1	0.1
11) المطاعم والفنادق	1.8	0.4	1.8	0.0	0.0
12) السلع والخدمات الأخرى	4.8	1.3	2.1	0.1	0.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- وشهد بند "التبغ والسجائر" ارتفاعًا بنسبة 12.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.2% خلال شهر كانون ثاني من عام 2024. ويأتي هذا الارتفاع، في جانب منه، في ضوء إقرار نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2024، والذي تضمن رفع الضريبة الخاصة على السجائر ومنتجات التبغ بكافة أنواعها إعتبارًا من (2024/9/12).
- فيما سجّل بند الإيجارات تضخمًا بنسبة 3.8% خلال شهر كانون ثاني من عام 2025 بالمقارنة مع تضخم نسبته 4.1% خلال ذات الشهر من عام 2024 .

وقد ساهمت هذه البنود برفع معدل التضخم بواقع 1.7 نقطة مئوية خلال شهر كانون ثاني من عام 2025، بالمقارنة مع مساهمة بلغت 1.2 نقطة مئوية خلال ذات الشهر من عام 2024.

- تراجع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها؛ مجموعة الصحة (0.4%)، ومجموعة الاتصالات (0.5%)، وبند "الالبان ومنتجاتها والبيض" (1.4%)، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.7%، 0.4%، و1.9%، على التوالي، خلال شهر كانون ثاني من عام 2024.

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر كانون ثاني من عام 2025 بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون اول 2024)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.42%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "اللحوم والدواجن" (5.1%)، "والتبغ والسجائر" (5.6%)، و"الفواكه المكسرات" (5.0%)، من جهة، وتراجع أسعار بند "الالبان ومنتجاتها والبيض" بنسبة (1.7%)، ومجموعة الاتصالات بنسبة (0.6%)، من جهة أخرى.

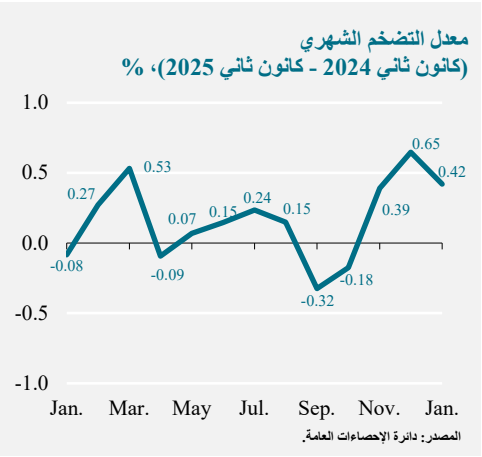

سوق العمل

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 21.3% (18.2% للذكور و32.2% للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2024، وذلك مقابل 21.4% (18.9% للذكور و29.8% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2023.

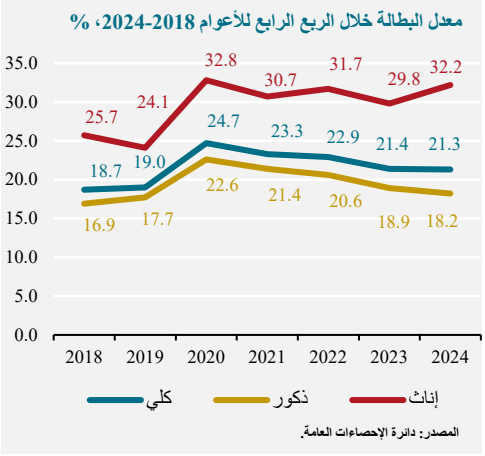

- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الرابع من عام 2024 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 58.9%) و20-24 سنة (بواقع 45.1%).

- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 26.5% خلال الربع الرابع من عام 2024، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (دبلوم متوسط) ما نسبته 20.0%.

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.0% (52.6% للذكور و15.2% للإناث)، بالمقارنة مع 34.1% (53.8% للذكور و15.1% للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2023.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.8% خلال الربع الرابع من عام 2024، وهي ذات النسبة المتحققة خلال الربع الرابع من عام 2023.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 2,098.5 مليون دينار (5.6% من GDP) خلال عام 2024، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1,860.3 مليون دينار (5.1% من GDP) خلال عام 2023. وفي حال استثناء المنح الخارجية (704.6 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 2,803.1 مليون دينار (7.4% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 2,572.1 مليون دينار (7.1% من GDP) خلال عام 2023.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 1,849.6 مليون دينار، ليصل إلى 24,339.5 مليون دينار (64.4% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 14,843.4 مليون دينار (39.3% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 1,130.6 مليون دينار، ليصل إلى 19,822.4 مليون دينار (52.4% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 19,335.0 مليون دينار (51.1% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2024 بمقدار 2,980.2 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 44,161.9 مليون دينار (116.8% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار (113.8% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 34,178.4 مليون دينار (90.4% من GDP)، مقابل 32,289.3 مليون دينار (89.2% من GDP) في نهاية عام 2023.

أداء الموازنة العامة خلال عام 2024 بالمقارنة مع عام 2023:

■ الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر كانون الأول من عام 2024، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، بمقدار 96.4 مليون دينار، أو ما نسبته 7.0%، لتبلغ 1,478.0 مليون دينار. أما خلال عام 2024 كاملًا، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 243.4 مليون دينار، أو ما نسبته 2.6% مقارنة مع عام 2023، لتبلغ 9,475.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات المحلية بمقدار 250.5مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 7.1 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال عام 2024

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	كانون أول		معدل النمو	(كانون ثاني – كانون أول)*		معدل النمو
	2023	2024	%	2023	2024	%
الإيرادات العامة	**1,381.6**	**1,478.0**	**7.0**	**9,231.7**	**9,475.1**	**2.6**
الإيرادات المحلية، منها:	753.5	862.3	14.4	8,520.0	8,770.5	2.9
الإيرادات الضريبية، منها:	431.3	565.1	31.0	6,272.2	6,440.9	2.7
ضريبة المبيعات	317.7	388.6	22.3	4,155.9	4,274.1	2.8
الإيرادات الأخرى	321.5	296.6	-7.7	2,242.4	2,325.1	3.7
المنح الخارجية	628.1	615.6	-2.0	711.7	704.6	-1.0
إجمالي الإنفاق	**1,257.4**	**1,416.5**	**12.7**	**11,004.0**	**11,537.6**	**4.8**
النفقات الجارية	938.2	1,207.9	28.7	9,626.8	10,368.0	7.7
النفقات الرأسمالية	319.2	208.6	-34.6	1,377.2	1,169.6	-15.1
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**107.8**	**61.5**	-	**-1,860.3**	**-2,098.5**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج (%)	-	-	-	**-5.1**	**-5.6**	-

المصدر : وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

*** : تشمل بيانات الرديات والمقاصة بقيمة (88) مليون دينار لعام 2023، وبقيمة (36) مليون لعام 2024.**

*** : Note: deficit on net basis**

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال عام 2024 بمقدار 250.5 مليون دينار، أو ما نسبته 2.9%، مقارنة مع عام 2023، لتصل إلى 8,770.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 168.7 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 82.7 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.8 مليون دينار.

• الإيرادات الضريبية

هيكل الإيرادات الضريبية
(2024-2019)

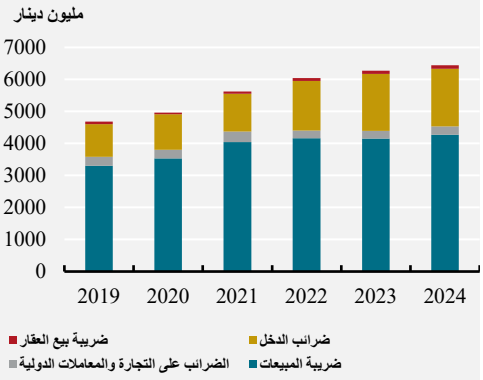

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال عام 2024 بمقدار 168.7 مليون دينار، أو ما نسبته 2.7%، مقارنة مع عام 2023، لتصل إلى 6,440.9 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 73.4% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 118.2 مليون دينار، أو ما نسبته 2.8%، لتبلغ 4,274.1 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 66.4% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 127.1 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 18.7 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 4.1 مليون دينار، مقابل انخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 31.6 مليون دينار.

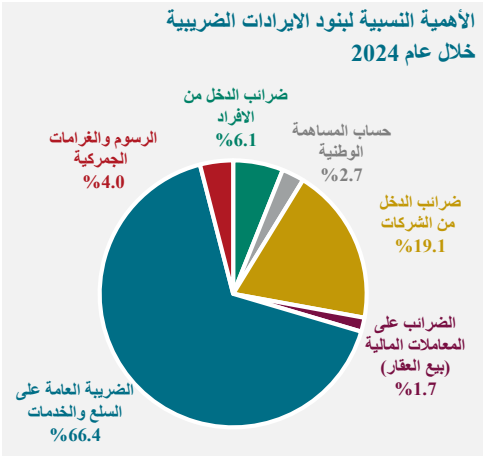

- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 26.7 مليون دينار، أو ما نسبته 1.5%، لتصل إلى 1,799.8 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 27.9% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، محصلة لارتفاع كل من حصيلة حساب المساهمة الوطنية بمقدار 48.9 مليون دينار، أو ما نسبته 39.1%، ليبلغ 173.9 مليون دينار، وضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 34.6 مليون دينار، أو ما نسبته 9.6%، لتبلغ 396.2 مليون دينار، وانخفاض حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 56.8 مليون دينار، أو ما نسبته 4.4%، لتشكل ما نسبته 68.3% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 1,229.7 مليون دينار.

- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 17.6 مليون دينار، أو ما نسبته 7.3%، لتصل إلى 257.7 مليون دينار.

- ارتفعت الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 6.2 مليون دينار، أو ما نسبته 6.0%، لتصل إلى 109.2 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال عام 2024 بمقدار 82.7 مليون دينار، أو ما نسبته 3.7%، لتصل إلى 2,325.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع كل من إيرادات دخل الملكية بمقدار 142.7 مليون دينار لتبلغ 749.8 مليون دينار (منها 704.6 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 559.5 مليون دينار خلال عام 2023)، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 16.9 مليون دينار لتبلغ 915.2 مليون دينار، وانخفاض الايرادات المختلفة بمقدار 76.8 مليون دينار لتبلغ 660.2 مليون دينار.

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال عام 2024 عن مستواها المتحقق خلال عام 2023، بمقدار 0.8 مليون دينار، أو ما نسبته 15.1%، لتصل إلى 4.5 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال عام 2024 بمقدار 7.1 مليون دينار، لتصل إلى 704.6 مليون دينار، مقابل 711.7 مليون دينار خلال عام 2023.

■ النفقات العامة

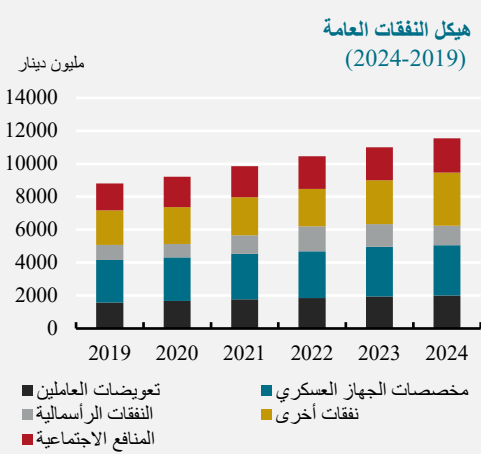

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر كانون أول من عام 2024، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، بمقدار 159.1 مليون دينار، أو ما نسبته 12.7%، لتبلغ 1,416.5 مليون دينار. أما خلال عام 2024، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 533.6 مليون دينار، أو ما نسبته 4.8% عن مستواها خلال عام 2023، لتبلغ 11,537.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 7.7%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 15.1%.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال عام 2024 بمقدار 741.2 مليون دينار، أوما نسبته 7.7%، لتصل إلى ما مقداره 10,368.0 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 89.9% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمعدل يفوق الارتفاع في الايردات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 3.9 نقطة مئوية، ليصل إلى 84.6% مقابل 88.5% خلال عام 2023. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة ما يلي:

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 375.4 مليون دينار، ليبلغ 2,078.2 مليون دينار.

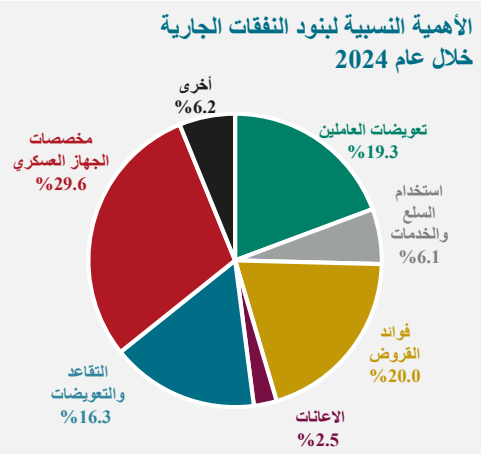

- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 203.6 مليون دينار، ليبلغ 631.4 مليون دينار.
- ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 69.6 مليون دينار، لتصل إلى 3,068.3 مليون دينار.
- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 40.7 مليون دينار، لتصل إلى 1,994.6 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 33.3 مليون دينار، ليصل إلى 1,693.3 مليون دينار.
- انخفاض بند الإعانات بمقدار 92.6 مليون دينار، ليصل إلى 262.0 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال عام 2024 بمقدار 207.6 مليون دينار، أو ما نسبته 15.1%، مقارنة مع عام 2023، لتصل إلى 1,169.6 مليون دينار.

■ العجز/ الوفر المالي

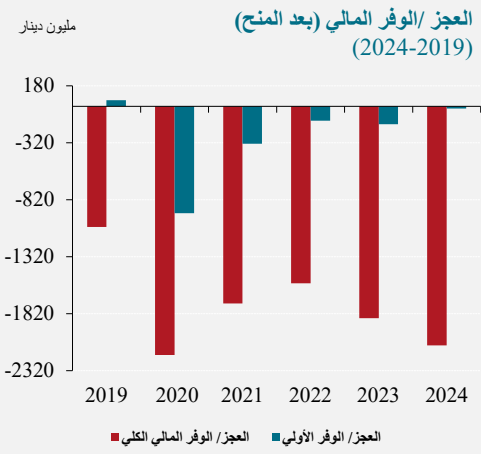

- حققت الموازنة العامة عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، خلال عام 2024، مقداره 2,098.5 مليون دينار (5.6% من GDP)، مقابل عجز مقداره 1,860.3 مليون دينار (5.1% من GDP) خلال عام 2023. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 2,803.1 مليون دينار (7.4% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 2,572.1 مليون دينار (7.1% من GDP) خلال عام 2023.

- حققت الموازنة العامة عجزاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 724.9 مليون دينار (1.9% من GDP) خلال عام 2024، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 869.3 مليون دينار (2.4% من GDP) خلال عام 2023. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة عجزاً أولياً مقداره 20.3 مليون دينار (0.1% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 157.5 مليون دينار (0.4% من GDP) خلال عام 2023.

رصيد دين الحكومة

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 1,849.6 مليون دينار، ليبلغ 24,339.5 مليون دينار (64.4% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 1,378.7 مليون دينار، والدين الداخلي المكفول بمقدار 470.9 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2023، ليصلا إلى 20,854.0 مليون دينار و3,485.5 مليون دينار، على الترتيب.

رصيد دين الحكومة (موازنة ومكفول)
2019 - 2024، نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي

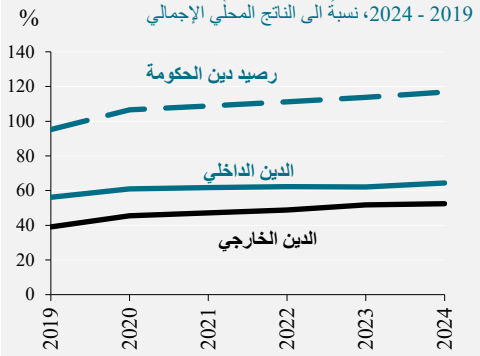

رصيد دين الحكومة بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي
2019 - 2024، نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي

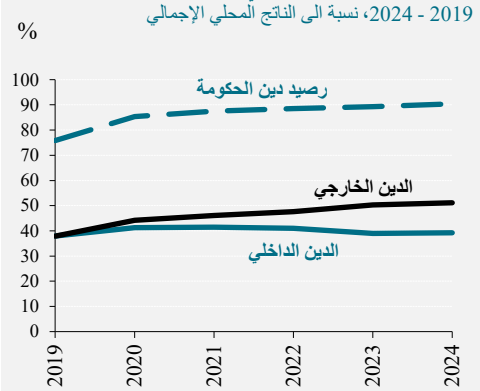

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية عام 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 762.0 مليون دينار، ليبلغ 14,843.4 مليون دينار (39.3% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 1,130.6 مليون دينار، ليصل إلى 19,822.4 مليون دينار (52.4% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 72.1% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 11.4%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 9.2%، تلاه الدينار الكويتي (2.9%)، والين الياباني (2.9%).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية عام 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 1,127.1 مليون دينار، ليبلغ 19,335.0 مليون دينار (51.1% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2024 بمقدار 2,980.2 مليون دينار، ليصل إلى 44,161.9 مليون دينار (116.8% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار (113.8% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 34,178.4 مليون دينار (90.4% من GDP)، مقابل 32,289.3 مليون دينار (89.2% من GDP) في نهاية عام 2023.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال عام 2024 بمقدار 724.7 مليون دينار بالمقارنة مع عام 2023، لتبلغ 2,436.7 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 1,559.3 مليون دينار، وفوائد بقيمة 877.4 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2025

♦ آذار

- اتخــذت لجنــة تســعير المشــتقات النفطيــة قــراراً يقضــي بتعــديل أســعار المشــتقات النفطيــة، وتثبيــت ســعر البنــزين بأنواعــه والكــاز وأســطوانة الغــاز المنزلــي، وذلــك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2025		معدل النمو
		شباط	آذار	%
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	885	885	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,110	1,110	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,260	1,260	0.0
السولار	فلس/ لتر	720	705	-2.1
الكاز	فلس/ لتر	620	620	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	464.0	471.7	1.7
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	557	552	-0.9
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	562	557	-0.9
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	577	572	-0.9
الإسفلت	دينار/ طن	458.9	466.6	1.7

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2025/3/1.

- اســتمرار الإبقــاء علــى بنــد فــرق أســعار الوقــود المثبــت علــى فــاتورة الكهربــاء عنــد قيمة صفر من بداية عام 2025.

♦ شباط

- قرَّر مجلس الوزراء زيادة رواتب المتقاعدين العسكريين ليصبح أقل راتب تقاعدي 350 ديناراً، اعتباراً من شهر شباط 2025.
- قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على تقديم حوافز للمشغلين في قطاع النقل تمثلت بإعفاء ما نسبته 50% من رسوم التراخيص والتصاريح للعام 2025.

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2024

♦ كانون أول

- استمرار الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر من بداية عام 2024.
- إقرار نظام مُعدل لنظام رسوم تسجيل وترخيص وسوق المركبات لسنة 2024، يعتمد ترخيص المركبات وفقاً لأسعارها قبل الجمرك بدلاً من سعة المحرك، ويطبق على المركبات الخاصة التي سيتم ترخيصها لأول مرة بعد تاريخ 2025/1/1.
- قرَّر مجلس الوزراء تمديد العمل بقرار إعفاء المركبات المنتهي ترخيصها لعدة سنوات من الغرامات المستحقة عليها، وإعفاء المركبات المنتهي ترخيصها لأكثر من سنة من رسم الاقتناء عن سنوات سابقة، ورسوم إعادة التَّسجيل المستحقَّة عليها، إن وُجدت، وذلك حتى تاريخ 2025/1/30.
- إقرار نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2024، يعتمد آلية جديدة لاحتساب الضريبة الخاصة على المركبات الكهربائية، تعتمد نهج التدرّج في التطبيق على مدار 3 سنوات (2025-2027)، وبما يحقق مصالح المستوردين والمواطنين ويضمن الاستقرار التشريعي.

♦ تشرين ثاني

- قرَّر مجلس الوزراء تخفيض رسوم المسقفات بنسبة 50% لمدة 3 سنوات لمن يشتري شقة لأول مرة، وتخفيض رسوم تسجيل الشقق بنسبة 50% للشقق التي تبلغ مساحتها أكثر من 150 متر/ مربع.

- قرَّر مجلس الوزراء إعفاء المكلفين الذين ترتبت عليهم مطالبات لحساب مديرية الأموال العامة في وزارة المالية من الغرامات المالية المتراكمة عليهم وفقاً لأحكام ومعايير محددة، وحتى نهاية العام 2024.
- قرَّر مجلس الوزراء إعفاء المركبات المنتهي ترخيصها لعدة سنوات من الغرامات المستحقة عليها، وإعفاء المركبات المنتهي ترخيصها لأكثر من سنة من رسم الاقتناء عن سنوات سابقة، ورسوم إعادة التَّسجيل المستحقَّة عليها، إن وُجدت، وذلك حتى نهاية العام 2024.
- قرَّر مجلس الوزراء إعفاء السيارات الكهربائية، والتي تزيد قيمتها الجمركية على 10 آلاف دينار مما نسبته 50% من الضَّريبة الخاصَّة المفروضة عليها، وذلك حتى نهاية العام 2024.

♦ تشرين أول

- قرَّر مجلس الوزراء تجميد العمل بقراره السابق المتخذ بتاريخ 2022/1/9، والمتضمن تخفيض الرسم الجمركي من 25% إلى 20% بتاريخ 2025/1/1، وإلى 15% بتاريخ 2027/1/1، وذلك على أصناف المواد الغذائية والقطاعات الهندسية والإنشائية والأثاث.
- قرَّر مجلس الوزراء إعفاء المعنيين بالقضايا الجمركيَّة المكتشفة أو المنظَّم بها ضبوطات جمركية قبل تاريخ 31 كانون أول 2019 من الغرامات المترتبة عليهم، وبنسبة تصل إلى 90%.

♦ أيلول

- إقرار نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2024، والذي بدء العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (2024/9/12)، والمتضمن تخفيض الضريبة الخاصة على مركبات البنزين ورفعها تصاعدياً على الشرائح الأعلى سعراً للمركبات الكهربائية، بالإضافة الى رفع الضريبة الخاصة على السجائر ومنتجات التبغ (المعسل) والسجائر الالكترونية بجميع أنواعها والسوائل المستخدمة فيها.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2025

♦ شباط

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، بقيمة 8.7 مليون دولار، وذلك لدعم وتنفيذ مشروع إنشاء نظام سكادا لإمدادات المياه في محافظة معان.

- التوقيع على اتفاقية قرض واتفاقية ضمان مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة 56.5 مليون دولار، لدعم تنفيذ مشروع محطة الشمال وخطوط النقل الكهربائي - محطة الشمال الخضراء.
- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الأقتصادية العربية، بقيمة 65.2 مليون دولار، موزعة على النحو التالي:
  - 32.6 مليون دولار لتمويل المرحلة الثالثة من مشروع البنية التحتية للتعليم العام.
  - 32.6 مليون دولار لتمويل مشروع إعادة تأهيل الطرق والجسور.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الألمانية، بقيمة 14.45 مليون يورو، للمساهمة في تنفيذ برنامج التشجير الوطني.

♦ كانون ثاني

- توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، بقيمة 3 مليارات يورو للأعوام 2025-2027، موزعة على النحو التالي:
  - 640 مليون يورو منح.
  - 1.4 مليار يورو استثمارات.
  - 1.0 مليار يورو مخصصات لدعم الاقتصاد الكلي.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2024

♦ كانون أول

- التوقيع على ثلاث اتفاقيات تمويل مقدمة من الحكومة الألمانية من خلال بنك الاعمار الألماني، بقيمة 95.0 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
  - 20 مليون يورو منحة لتمويل برنامج عمليات التحول الرقمي للتعليم المهني.
  - 15 مليون يورو منحة لتمويل المرحلة الثانية من برنامج تحسين الجودة في التعليم الأساسي (الرقمنة).
  - 60 مليون يورو قرض لدعم احتياجات قطاع الصرف الصحي.

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة 11.0 مليون دولار، وذلك لدعم تنفيذ مشروع إنشاء محطة جديدة لمعالجة مياه شبكات الصرف الصحي في منطقة غرب اربد.
- التوقيع على اتفاقية قرض مقدم من الوكالة الفرنسية للإنماء، بقيمة 150 مليون يورو، وذلك لدعم برنامج تنفيذ خارطة طريق تحديث القطاع العام.

♦ تشرين ثاني

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الاعمار الألماني، بقيمة 36.5 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
  - 21.5 مليون يورو منحة لتمويل المرحلة الثالثة من برنامج التمويل القائم على النتائج في قطاع المياه.
  - 15 مليون يورو منحة إضافية للمساهمة في تمويل مشروع الناقل الوطني للمياه "العقبة – عمان لتحلية ونقل المياه".
- التوقيع على اتفاقية قرض مقدم من الحكومة اليابانية من خلال وكالة (جايكا)، بقيمة 100 مليون دولار، وذلك لدعم الموازنة العامة في مجال دعم القطاع الاجتماعي وسياسة التنمية البشرية.

♦ أيلول

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الاعمار الألماني، بقيمة 100.5 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
  - 25.5 مليون يورو منحة لتمويل رواتب معلمي الإضافي والاداريين العاملين في المدارس الحكومية ذات الفترتين الأكثر استيعاباً للطلبة السوريين.
  - 75 مليون يورو قرض لدعم الموازنة العامة للإسهام في تنفيذ الإصلاحات في قطاع التعليم وتحسين البنى التحتية للمدارس وصيانتها.

♦ آب

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية، بقيمة 5 مليون دولار، وذلك لغايات شراء معدات وآليات لصيانة الطرق لصالح وزارة الاشغال العامة والإسكان.

♦ تموز

- التوقيع على اتفاقية قرض مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي، بقيمة 400 مليون يورو؛ وذلك لتعزيز الأمن المائي في الأردن والتكيف المناخي.
- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 25 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
  - 15 مليون يورو لدعم مشروع التدريب التقني والمهني للجميع في الأردن.
  - 10 مليون يورو لتمويل مشروع دعم التراث الثقافي المستدام.

♦ حزيران

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الوكالة الأمريكية لتنمية التجارة الدولية (USTDA)، بقيمة 1.8 مليون دولار، موزعة على النحو التالي:
  - حوالي 1.0 مليون دولار لغايات اجراء تقييم لواقع حال نظام إدارة الرعاية الصحية الالكترونية وتقديم توصيات من شأنها تحسين جودة النظام والخدمات والأتمته وتوسيع نطاق الشمول، وكذلك زيادة كفاءة حصول المرضى على خدمات الرعاية الصحية.
  - حوالي 0.8 مليون دولار لدعم مركز الحسين للسرطان، لغايات تطوير خطة استراتيجية تفصيلية وخطة تنفيذية لارساء نهج تقنية الذكاء الاصطناعي.
- التوقيع على اتفاقيتي قرض مقدمتين من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة 19.0 مليون دولار، وذلك لتنفيذ مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في غرب اربد.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من مؤسسة التمويل الدولية لشؤون منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وتركيا وأفغانستان وباكستان، بقيمة 1.5 مليون دولار، وذلك ضمن إطار المساعي الرامية إلى الحد من الفاقد المائي.

♦ آيار

■ التوقيع على حزمة مساعدات (منح وقروض) مُقدمة من الحكومة الألمانية لعامي (2024-2025)، بقيمة 619 مليون يورو، بواقع 269 مليون يورو منحة، و350 مليون يورو قروض ميسرة، وذلك لدعم جهود الاردن في المضي قُدماً بالإصلاحات الاقتصادية.

♦ آذار

■ التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الإعمار الألماني والاتحاد الأوروبي، بقيمة 60 مليون يورو لدعم قطاع المياه والصرف الصحي، موزعة على النحو التالي:

- 10 مليون يورو منحة لتمويل مشروع تحسين كفاءة الطاقة من خلال توليد الكهرباء من الغاز الحيوي في محطات معالجة مياه الصرف الصحي لدعم احتياجات قطاع المياه.
- 50 مليون يورو لتمويل مشروع التخلص من حمأة مياه الصرف الصحي المعالجة الصديقة للبيئة والمناخ.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر تشرين ثاني من عام 2024 بنسبة 2.0% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، لتبلغ ما مقداره 743.1 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2024 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 5.2%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 8,619.3 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر تشرين ثاني من عام 2024 بنسبة 20.8% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، لتبلغ 1,620.1 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2024 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 1.8%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 17,284.7 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر تشرين ثاني من عام 2024 ارتفاعًا نسبته 50.6%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، ليبلغ 877.0 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2024 فقد انخفض العجز بنسبة 1.4%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 ليبلغ 8,665.4 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال عام 2024 بنسبة 2.3% لتبلغ 5,132.4 مليون دينار، مقارنة مع عام 2023. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 4.1% لتصل إلى 1,373.3 مليون دينار، مقارنة مع عام 2023.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال عام 2024 بنسبة 2.8%، مقارنة مع عام 2023، لتصل إلى 2,551.9 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 2,119.2 مليون دينار (7.7% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقارنة مع عجز مقداره 1,970.1 مليون دينار (7.4% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 9.4% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقارنة مع عجز نسبته 8.7% من GDP خلال ذات الفترة من عام 2023.

- بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 905.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 1,128.9 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2023.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 35,570.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 35,380.8 مليون دينار في نهاية عام 2023.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 252.4 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 303.0 مليون دينار، خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2024، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعًا مقداره 555.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، ليبلغ 25,116.9 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون ثاني – تشرين ثاني			
	2023	معدل النمو (%)	2024	معدل النمو (%)
	القيمة	2023/2022	القيمة	2024/2023
التجارة الخارجية	24,561.4	-4.6	25,116.9	2.3
الصادرات الكلية	8,194.9	-2.1	8,619.3	5.2
الصادرات الوطنية	7,579.7	-1.9	7,832.1	3.3
المعاد تصديره	615.2	-4.6	787.2	28.0
المستوردات	16,981.7	-5.7	17,284.7	1.8
الميزان التجاري	-8,786.8	-8.9	-8,665.4	-1.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون ثاني – تشرين ثاني		
	2023	2024	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الامريكية	1,778.9	2,044.1	14.9
السعودية	911.0	1,036.5	13.8
الهند	1,157.2	878.8	-24.1
العراق	570.9	830.4	45.4
الامارات	295.0	283.4	-3.9
الصين	229.2	207.5	-9.5
فلسطين	215.0	188.6	-12.3
المستوردات			
الصين	2,968.3	3,252.4	9.6
السعودية	2,353.5	2,698.8	14.7
الولايات المتحدة الامريكية	1,083.0	1,134.1	4.7
الامارات	926.5	837.0	-9.7
الهند	1,023.8	619.5	-39.5
مصر	451.5	608.2	34.7
المانيا	569.2	598.3	5.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

■ الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2024 ارتفاعًا نسبته 5.2% لتصل إلى 8,619.3 مليون دينار. وجاء ذلك محصلة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 252.4 مليون دينار (3.3%) لتصل إلى 7,832.1 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 172.0 مليون دينار (28.0%) لتصل إلى 787.2 مليون دينار.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفعت الصـــادرات من الملابس بمقدار 292.2 مليون دينار (23.4%)، لتصـــل إلى 1,539.0 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الامريكية على ما نسبته 81.4% من إجمالي صـــادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الأحد عشر شهرًا الأولى لعامي 2023 و2024، مليون دينار

	2023	2024	معدل النمو (%)
اجمالي الصادرات	**7,579.7**	**7,832.1**	**3.3**
الملابس	**1,246.8**	**1,539.0**	**23.4**
الولايات المتحدة الامريكية	1,010.0	1,253.1	24.1
منتجات دوائية وصيدلية	**465.2**	**540.9**	**16.3**
السعودية	104.3	127.4	22.2
العراق	67.2	112.3	67.2
الجزائر	46.4	56.2	21.3
الفوسفات	**556.3**	**498.1**	**-10.5**
الهند	367.4	361.8	-1.5
اندونيسيا	76.4	74.0	-3.1
الصين	3.6	26.9	-
الاسمدة	**345.9**	**445.8**	**28.9**
العراق	33.9	121.0	256.8
الهند	100.3	85.7	-14.5
الولايات المتحدة الامريكية	60.1	83.0	38.2
البوتاس	**616.0**	**439.8**	**-28.6**
مصر	57.1	61.2	7.1
الهند	100.8	58.3	-42.1
البرازيل	50.4	56.1	11.4
حامض الفوسفوريك	**560.3**	**386.8**	**-31.0**
الهند	535.2	326.2	-39.1
الفواكه والمكسرات	**182.2**	**315.5**	**73.1**
السعودية	59.9	119.4	99.4
الإمارات	20.8	39.2	88.5
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	**222.5**	**258.3**	**16.1**
العراق	105.7	124.5	17.8
السعودية	51.9	59.9	15.4
ليبيا	28.6	29.3	2.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع الصادرات من "الفواكه والمكسرات" بمقدار 133.3 مليون دينار (73.1%)، لتصل إلى 315.5 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والإمارات على ما نسبته 50.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفعت الصادرات من الأسمدة بمقدار 100.0 مليون دينار (28.9%)، لتصل إلى 445.8 مليون دينار. وقد استحوذت كل من أسواق العراق والهند والولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 65.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

اهم السلع المصدرة
خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2024 ، بالمليون دينار

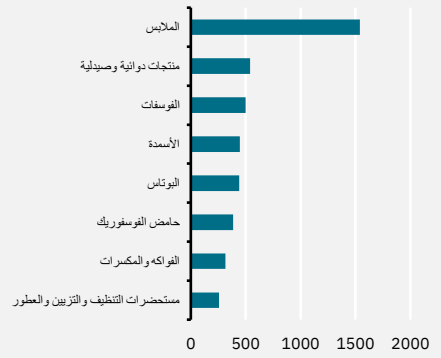

- ارتفاع الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 75.7 مليون دينار (16.3%)، لتصل إلى 540.9 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والجزائر على ما نسبته 54.7% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلع.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية،
خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2024

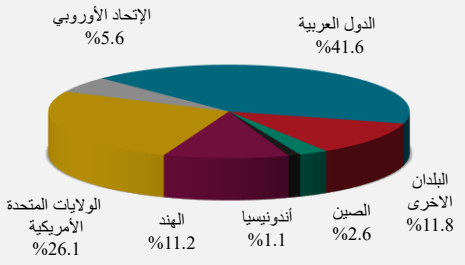

- انخفضت الصادرات من البوتاس بمقدار 176.2 مليون دينار (28.6%)، لتصل إلى 439.8 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من مصر والهند والبرازيل على ما نسبته 39.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- انخفضت الصادرات من حامض الفوسفوريك بمقدار 173.5 مليون دينار (31.0%)، لتصل إلى 386.8 مليون دينار. وقد استحوذت الهند على ما نسبته 84.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- انخفضت الصادرات من الفوسفات بمقدار 58.2 مليون دينار (10.5%)، لتصل الى 498.1 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا والصين على ما نسبته (92.9%) من اجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"منتجات دوائية وصيدلية" والفوسفات والأسمدة والبوتاس وحامض الفوسفوريك و"الفواكه والمكسرات" و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2024 على ما نسبته 56.5% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقارنة مع نسبة 55.3% خلال ذات الفترة من عام 2023. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الامريكية والسعودية والهند والعراق والإمارات والصين وفلسطين على ما نسبته 69.8% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2024، مقارنة مع نسبة 68.0% خلال ذات الفترة من عام 2023.

■ المستـــوردات السلعيـــة

ارتفعـت مسـتوردات المملكـة خـلال الأحـد عشـر شـهرًا الأولـى مـن عـام 2024 بنسـبة 1.8% لتصـل إلـى 17,284.7 مليـون دينـار، مقابـل انخفـاض بنسـبة 5.7% خـلال ذات الفترة من عام 2023.

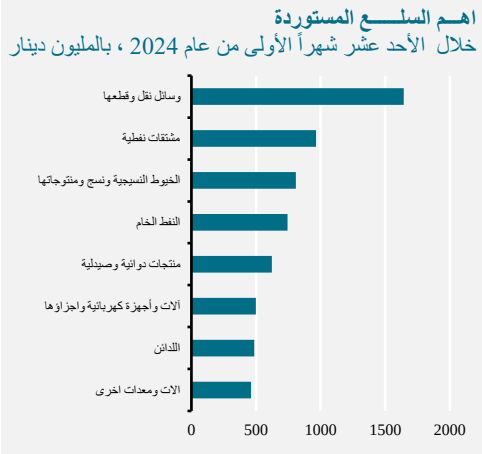

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 88.4 مليون دينار (12.3%)، لتصل إلى 808.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 74.9% من إجمالي المستوردات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 83.7 مليون دينار (12.7%)، لتصل إلى 745.0 مليون دينار. وقد شكلت السعودية والعراق ما نسبته 100.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 71.8 مليون دينار (4.6%)، لتصل إلى 1,643.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية ما نسبته 67.1% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

أبرز المستوردات السلعية خلال الأحد عشر شهرًا الأولى لعامي 2023 و2024، مليون دينار

	2023	2024	معدل النمو (%)
إجمالي المستوردات	**16,981.7**	**17,284.7**	**1.8**
وسائل نقل وقطعها	**1,572.1**	**1,643.9**	**4.6**
الصين	517.5	613.9	18.6
الولايات المتحدة الأمريكية	259.1	280.4	8.2
كوريا الجنوبية	264.8	208.1	-21.4
مشتقات نفطية	**1,216.1**	**963.8**	**-20.7**
السعودية	593.1	779.8	31.5
الهند	534.2	151.6	-71.6
الإمارات	53.7	11.6	-78.4
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**720.2**	**808.6**	**12.3**
الصين	337.2	432.8	28.4
تايوان	93.4	94.2	0.9
تركيا	72.7	78.7	8.2
النفط الخام	**661.4**	**745.0**	**12.7**
السعودية	499.8	591.9	18.4
العراق	161.5	153.1	-5.2
منتجات دوائية وصيدلية	**577.0**	**622.7**	**7.9**
المانيا	77.2	89.1	15.4
الولايات المتحدة الأمريكية	62.8	71.2	13.3
سويسرا	50.7	52.3	3.1
الات واجهزة كهربائية واجزاؤها	**515.3**	**498.7**	**-3.2**
الصين	207.4	188.2	-9.3
ايطاليا	25.2	50.6	101.0
اللدائن	**450.1**	**485.2**	**7.8**
السعودية	202.6	232.4	14.7
الصين	72.1	72.7	0.8
الامارات	33.1	33.6	1.7
الات ومعدات اخرى	**392.3**	**461.6**	**17.7**
الصين	153.1	183.9	20.1
إيطاليا	55.9	56.5	1.1
المانيا	33.5	50.5	50.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "الآت ومعدات أخرى" بمقدار 69.3 مليون دينار (17.7%)، لتصل إلى 461.6 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من الصين وايطاليا والمانيا ما نسبته 63.0% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 252.3 مليون دينار (20.7%)، لتصل إلى 963.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والإمارات ما نسبته 97.8% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

التوزيع الجغرافي للمستوردات،
خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2024

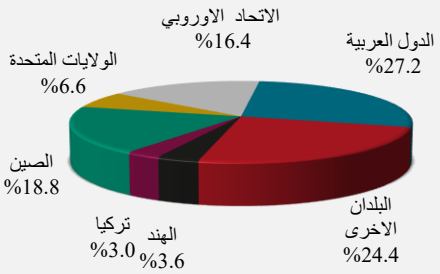

- انخفاض مستوردات المملكة من "الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها" بمقدار 16.6 مليون دينار (3.2%) لتصل إلى 498.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وايطاليا ما نسبته 47.9% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل نقل وقطعها" ومشتقات نفطية و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" والنفط الخام و"منتجات دوائية وصيدلية" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" واللدائن و"آلات ومعدات اخرى" على ما نسبته 36.0% من إجمالي المستوردات خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2024، مقارنة مع ما نسبته 35.9% خلال ذات الفترة من عام 2023. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات والهند ومصر والمانيا على ما نسبته 56.4% من إجمالي المستوردات خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2024، مقابل 55.2% خلال ذات الفترة من عام 2023.

- **المعاد تصديره**

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر تشرين ثاني من عام 2024 ارتفاعًا مقداره 9.4 مليون دينار (15.2%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2023، لتبلغ 71.3 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2024، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 172.0 مليون دينار (28.0%) مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 787.2 مليون دينار.

- **الميـزان التجـاري**

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر تشرين ثاني من عام 2024 ارتفاعًا مقداره 294.6 مليون دينار (50.6%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2023، ليبلغ 877.0 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2024، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بمقدار 121.3 مليون دينار (1.4%) مقارنة بذات الفترة من عام 2023 ليبلغ 8,665.4 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت حوالات العاملين خلال عام 2024 بمقدار 69.2 مليون دينار أو ما نسبته 2.8%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023، لتصل إلى 2,551.9 مليون دينار.

الســـفر

- **مقبوضات**

شهدت مقبوضات السفر خلال عام 2024 انخفاضًا بنسبة 2.3% لتصل إلى 5,132.4 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023.

- **مدفوعات**

شهدت مدفوعات السفر خلال عام 2024 ارتفاعاً بنسبة 4.1% لتصل إلى 1,373.3 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 إلى ما يلي:

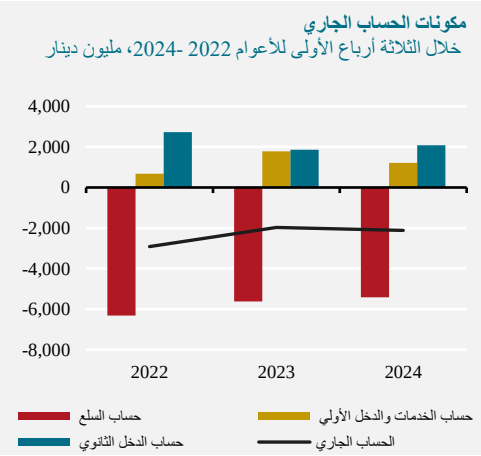

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,119.2 مليون دينار (7.7% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بالمقارنة مع عجز مقداره 1,970.1 مليون دينار (7.4% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 2,597.8 مليون دينار (9.4% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقارنة مع عجز مقداره 2,296.2 مليون دينار (8.7% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- انخفاض العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 218.4 مليون دينار (3.9%) ليصل إلى 5,405.8 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 5,624.2 مليون دينار.
- انخفاض وفر حساب الخدمات بمقدار 217.3 مليون دينار ليصل الى ما مقداره 1,903.1 مليون دينار، مقارنة مع وفر مقداره 2,120.4 مليون دينار.
- تسجيل حساب الدخل الأولي عجز بلغ 694.9 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 332.5 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع كل من عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 846.6 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 480.8 مليون دينار، وصافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 3.4 مليون دينار ليصل إلى 151.7 مليون دينار.

- تسجيل حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 2,078.4 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 1,866.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة ارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 152.5 مليون دينار، ليبلغ 478.6 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 59.7 مليون دينار، ليصل إلى 1,599.8 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، تدفقاً للداخل مقداره 22.5 مليون دينار، مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه والمقدار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,193.2 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 2,429.0 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 905.5 مليون دينار، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 1,128.9 مليون دينار.

- تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 66.8 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 921.6 مليون دينار.

- تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 1,014.3 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 400.6 مليون دينار.

- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 639.2 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض مقداره 61.6 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 التزاماً نحو الخارج بلغ 35,570.7 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2023 والبالغ 35,380.8 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بمقدار 2,091.9 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2023 ليصل إلى 30,286.6 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع الأصول الاحتياطية بمقدار 1,441.3 مليون دينار، وارتفاع رصيد القروض للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 488.1 مليون دينار، وارتفاع رصيد النقد والودائع لدى البنوك المرخصة بمقدار 134.4 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بمقدار 2,281.8 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليبلغ 65,857.3 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع الرصيد القائم لقروض الحكومة، طويلة الأجل، بمقدار 859.3 مليون دينار ليصل الى 8,395.0 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 765.6 مليون دينار، ليبلغ 30,992.8 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 472.5 مليون دينار لتصل إلى 11,159.8 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 704.1 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 231.6 مليون دينار للبنك المركزي).
  - ارتفاع رصيد الائتمان التجاري، لغير المقيمين، بمقدار 109.2 مليون دينار ليصل إلى 1,061.0 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى، طويلة الأجل، بمقدار 97.3 مليون دينار ليصل إلى 1,791.4 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 28.8 مليون دينار لتبلغ 9,282.9 مليون دينار.